

لورنس بوش هكذا استولى النيوليبراليون على التعليم العالي

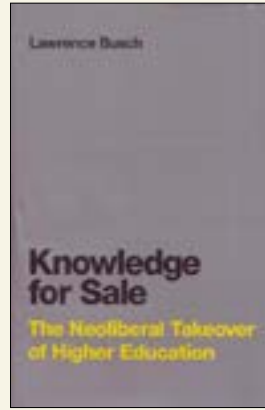
الحكومية، أن الجامعات تحولت إلى مراكز لحفظ الحقائق المزعومة بدلاً من تشجيع التقصي والإبداع والفضول العلمي الأكاديمي. هذا يعني أن الطالب الذي أنيطت به مهمة تنفيذ مهمة محددة، لم يعد بمقدوره مواجهة أي تغييرات طارئة والتطورات التقنية والاضطرابات السياسية المحتملة.

يضاف إلى ذلك أن الأهداف الاقتصادية الملحة هي التي تهيمن على الأبحاث بدلاً من مساهلة جدوى البحث المحدد وإن كان يخدم فهمنا للعالم، وفوائده المستقبلية.

مسألة هيمنة المؤسسات الاقتصادية الخاصة على الأبحاث، وعلى نحو محدد في المجالات الزراعية والغذائية والدوائية التي أضحت تسيطر على أكثر من نصف الأبحاث في دول منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) موضوع مصيري وجب التفرع لبحث تأثيراته. إضافة إلى ما سبق، ينوه الكاتب إلى أن الهيمنة النيوليبرالية على المؤسسات البحثية والتعليمية، أي وضعها في خدمة الربح، يعني بالضرورة إعاقة البحث الإبداعي، وتحويل الجامعات إلى أدوات النمو الاقتصادي.

ختاماً، يؤكد الكاتب على أن كافة عمليات تحويل التعليم العالي والبحث النيوليبرالية قد أخفقت ولم توصل إلى فعالية أفضل، ولم تعد إلى حرية بحث أوسع، بل إلى القضاء على حريات البحث والإبداع.

مؤلف مثير مهم لنا أيضاً حيث تتم عملية تطبيق النموذج النيوليبرالي في كثير من مؤسساتنا التعليمية التي تحولت إلى الخصخصة، أخذين في الاعتبار كثرة أعداد الطلاب العرب الدارسين في الجامعات الغربية.



وضع إنتاج المعرفة في خدمة السوق والمسيطر عليها

البحث، التفاعل الأهلي والامتداد، العواقب. ينتقل إلى مناقشة إمكانية التعامل مع الأزمات الناتجة في كل من الفروع السابقة وي طرح تصوراته لكيفية تغيير الأوضاع القائمة. يتناول الكاتب نتائج التغييرات الحاصلة في كيفية تحصيل المعرفة، أي التغييرات الإدارية والتعليمية والبحث والتفاعل المجتمعي. يقول إن ما يسمى عمليات إعادة التركيب (reform) التي أدخلت لتغيير عملية اكتساب المعرفة. كما ذكرنا في مطلع العرض. تعني تهديداً حقيقياً لدور الجامعات، بل حتى لوجودها أصلاً. من التغييرات التي أشار إليها الكاتب/ المترجم، وهو أستاذ السوسيولوجيا في جامعة «متشغن»

والمرثية والطلاب والمعلمون والإدارة. كما أن التعليم يتطلب التفاعل بين المتعلمين والمجتمع، مثلاً: النشرات الخاصة للفلاحين والزيارات العلمية خارج حرم الجامعة ودورات خاصة استثنائية. المقصود هو تحويل «البنية التحتية الاجتماعية-التقنية» إلى شكل مفيد للمجتمع.

المجتمعات تصمم بناها التحتية وتعيد تصميمها بهدف إنتاج المعرفة وإعادة إنتاج المعرفة. فالبنية التحتية أقيمت من أجل الوصول إلى أهداف محددة. عندما يتم توجيه دعم مالي لفروع إنتاج معرفة محددة وإهمال أخرى، كما حاولت الحكومة اليابانية أخيراً، بوقف مناهج العلوم الإنسانية من الجامعات الحكومية، يكون السبب تحقيق أرباح قصوى، أو تحويل المعرفة وإنتاجها إلى خادم للممول أو الداعم لهذه المؤسسة العالمية أو تلك، أي في خدمة السوق والمسيطر عليها. هذا حصل. دوماً وفق الكاتب. في دول عدة متباينة البنى مثل فرنسا والولايات المتحدة والصين والعراق وتشيلي.

من التغييرات التي أدخلتها تلك الدول نقل كلفة التعليم من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإلى الطلاب، وبالتالي تحويل تعريف التعليم العالي إلى البحث عن الوظيفة التي توفر أعلى مدخول، وتحويل البحث العلمي إلى منافسات فردية ومأسسة التنافس بين المؤسسات التعليمية بهدف الحصول على الدعم وزيادة معاشات الإداريين.

يناقش الكاتب التحول النيوليبرالي في إنتاج المعرفة، سابقة الذكر، ضمن مجموعة فصول هي:

سوق المعرفة، الليبراليات، ما بعد النيوليبراليات، الإدارة، التعليم،

كافة الأطراف ذات العلاقة، أي بين العلماء والباحثين والتقنيين والإدارة التي تشرف على حفظ المعلومات وتبادلها بين مختلف الأقسام، وربما على المستوى العالمي أيضاً وليس ضمن الإطار القومي فقط، كما تقرّر مسار بحث ما، بالتعاون مع مختلف الأقسام المشاركة فيه. فقط ضمن هذا الإطار، يمكن لأولئك الأفراد إحداث المعرفة التي نحتاج إلى هذه «البنية التحتية الاجتماعية - التقنية»، كما يقترح الكاتب/المترجم في المقدمة.

ما قيل عن البحث ينطبق على التعليم أيضاً. هو يحتاج بدوره إلى «بنية تحتية اجتماعية - تقنية». في معظم الأحيان، لا يلتحق الطلاب بالجامعات وفي ذهنهم أجندة محددة لما ينوون تعلمه. فالتعليم الفعال يفتح أبواب المعرفة الواسعة ويمنحهم حق مساهلة الآراء السائدة، وتحدي ما كان يعدّ من البديهيات. التعليم لا يعني نقل المعرفة وإنما ترجمتها وتأييلها. نقل المعرفة يعني أن المصدر. أي الأستاذ. يرسل إشارة إلى المتلقي، أي الطالب، الذي يعيد إرسال ما تلقاه عبر الاختبارات، ليوضح أنه استوعب الإشارة. لكن مجاز الترجمة يقتضي أن يقوم المتلقي بترجمة الإشارة للدلالة على فهمها، ضمن طرق متعددة، أي أن المرسل والمتلقي يكونان جزءاً من مجتمع، والنتيجة النهائية تكون أن كافة الأطراف قد تعلمت.

ما يحصل حالياً أن الضغوط المادية دفعت بمؤسسات علمية كثيرة إلى فتح دورات التعليم المفتوح. لكن التعليم، بحسب المترجم، يتطلب كافة مكونات «البنية التحتية الاجتماعية - التقنية»، أي صفوف دراسة ولوحات والطباشير والأقلام والأوراق وأجهزة التعليم الكهربائية المسموعة

lawrence busch, knowledge for sale: The Neoliberal Takeover of Higher Education. the mit press, cambridge - massachusetts 2017. original french «le marché aux connaissances, 2014 Édition quae. 156 pages.

في كتابه «معرفة للبيع: كيف استولى النيوليبراليون على التعليم العالي» (ترجمة الكاتب عن الفرنسية)، يرى لورنس بوش أن إنتاج المعرفة يتطلب بنية تحتية مادية واسعة. وهذا يعني توافر مجموعة من المكتبات، تحوي المؤلفات ذات العلاقة بالأبحاث والعلوم التي يتم تلقيها في المؤسسة العلمية، إضافة إلى مكاتب ومختبرات ومراكز أبحاث وحواسيب، وكل ما له علاقة بالبحث. وصيانة هذه البنية التحتية أمر ضخم، إذ يجب توافر المال للحفاظ على الأبحاث، ونتائجها، وتوفير كل ما يمكن أن يدخل في إنتاج البحث مثل توافر التيار الكهربائي من دون انقطاع، والأجهزة العلمية، والمجلات المتخصصة، والأدوات اللازمة للمكاتب ومراكز الحواسيب وتخزين المعلومات، وغير ذلك. تسيير كل هذا يتطلب عمل عدد كبير من الأشخاص ابتداءً من إنجاز بناء المؤسسة البحثية وصيانتها وتوفير قطع الغيار عند الحاجة، وما إلى ذلك. الباحث، طالباً كان أم عاملاً. لا يلاحظ هذه الأمور، إلا عندما يتعطل جهاز التكييف أو التدفئة أو عندما يتعطل جهاز ما ويحتاج إلى قطع غيار... أي أن إنتاج المعرفة يتطلب تفاعل

دوغلاس فالنتاين ال «سي أي إي» جريمة منظمة

جرائم حرب على نحو مستمر، ومن هنا يأتي عنوان المؤلف. فمهمة الوكالة التجسس في العالم لإبلاغ وزارة الحرب دائمة الانعقاد، أي «مجلس الأمن القومي»، عن إمكانيات خوض حروب عدوانية في مختلف بقاع العالم. من المعروف والجدير بالذكر أيضاً أن الإدارة الأميركية بدأت بفض قواتها المسلحة بعد الحرب، لكن النخب بدأت تحذر من أن خفض المصاريف العسكرية سيؤدي إلى الركود الاقتصادي الذي عصف بالولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالي في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، إضافة إلى فقدان واشنطن هيمنتها على العالم.

عبر مختلف أقسام المؤلف وفصوله، يشرح الكاتب كيفية عمل وكالة الاستخبارات المركزية والمهام المنوطة بها ليوضح أن وجودها يعدّ جريمة منظمة. كما يوضح أن الوكالة منظمة أساساً طبقاً وعنصرياً وهدفها الدفاع عن مصالح المؤسسة الحاكمة. لأن الكاتب اعتمد على نحو كبير على ما ذكره في مؤلفه آنف الذكر، لذا نرى أن فهم رسالته على نحو أفضل يستدعي من القارئ المهتم العودة إليه وقراءته بتمعن.

أهمية هذا الكاتب ومؤلفه تساوي، إلى حد ما طبعاً، عمل مجموعة من المسربين والصحافيين الشجعان الذين لم يوجروا أقلامهم ولم يبيعوا أرواحهم للشيطان، الشجعان إدورد سندن والصحافي سيئمر هرش ودانيال إسبرغ وغلن غرينفالد وغيرهم من الجنود المجهولين والمعروفين.



خفض المصاريف العسكرية سيؤدي إلى الركود الاقتصادي

وفي الوقت نفسه، منع ظهور منافسة بين مختلف الأجهزة، وتأسيس قوات مسلحة أميركية حديثة. هذا القانون أسس مجلس الأمن القومي الذي يعدّ وزارة حرب دائمة، ووكالة الاستخبارات الأميركية والمؤسسة العسكرية القومية (national military establishment) التي استحوذت لاحقاً وزارة الدفاع. ونظراً إلى حقيقة أن القانون الدولي عذ الحروب العدوانية أخطر جرائم الحرب، فمن الواضح أن تأسيس هذه المؤسسات الثلاث وضع الولايات المتحدة في وضع ارتكاب

يتحدث الكاتب عن التغييرات الإدارية المستحدثة في الوكالة.

القسم الثاني «كيف تتبنى الوكالة الحرب على المخدرات وتديرها» خصصه الكاتب للحديث في قوانين المخدرات في الولايات المتحدة وكيفية مكافحتها ومحاربتها. أما القسم الثالث، فهو «برنامج فونكس أساس [وزارة] الأمن القومي/ Homeland Security». يتحدث في فصول هذا القسم الثلاثة عن العلاقة بين أعمال وكالة الاستخبارات الأميركية وبرامجها وأعمال مكتب مكافحة المخدرات (drug enforcement agency)، وDEA). وأعمال [وزارة] الأمن القومي. القسم الرابع والأخير «صناعة التورط: تشكيل الرؤية الأميركية للعالم»، خصصه الكاتب للتنبؤ به إلى كيفية تعامل الصحافة الأميركية ومختلف وسائل الإعلام/ التضليل هناك مع ما كشفه من حقائق، وتجاهلها عن سبق إصرار وتعمد. كما يشرح وسائل النشر التي اتبعها بعض وسائل التضليل للتقليل من أهمية ما كشفه من جرائم وفصائح وفرض الرقابة على أجزاء منها، وتجربتها من الأهمية التي تستحقها، وتحويلها إلى أخبار أقل من عادية ليست ذات تأثير في الرأي العام الأميركي.

معرفة أهمية هذا المؤلف الشجاع تستوجب التنويه إلى قانون إنشاء وكالة الاستخبارات المركزية المسمى «قانون الأمن الوطني» في عام 1947، وقد قيل إن هدفه دعم مختلف قطاعات القوات المسلحة تحت قيادة وزارة الدفاع بهدف التقليل من المصاريف،

على المواطنين في فيتنام وخطفهم وتعذيبهم وقتلهم.

لا يمكن عدّ كتاب «وكالة الاستخبارات المركزية (سي أي إي) جريمة تفسد العمليات غير القانونية أميركا والعالم» جيداً على نحو كامل لأن الكاتب نشر. عبر لقاءات - ما نشره سابقاً في المؤلف آنف الذكر، لكنه أضاف أقساماً مهمة إليها سنعرضها لاحقاً. قسم العمل إلى أربعة أجزاء، تلي المقدمة وفصلين مدخلين كالآتي:

1) المقدمة وتحوي فصلين هما «كيف منحنى وليم كلبى مفاتيح مملكة وكالة الاستخبارات المركزية» حيث بنىه القارئ إلى أن معظم مصادره كانت أولية، ويشرح كيف وصل إلى معلوماته الخطيرة بفضل دعم رئيس وكالة الاستخبارات المركزية، وليم كلبى، الذي لم يكن يعلم أهداف المؤلف، فقدم له تسهيلات غير مسبوقة للتواصل مع كبار مسؤولي الوكالة الذين ظنوا بدورهم أنه من العاملين فيها. الفصل الثاني: «أمر يقود إلى التالي: اطلاعي النار في أبحاثي عن الحرب على المخدرات.»

القسم الأول من المؤلف «برنامج وكالة الاستخبارات المركزية المسمى برنامج فونكس في فيتنام: قالب جاهز للهيمنة المنهجية». يوضح الكاتب في هذا الفصل الذي يضم تسعة فصول، كيفية تطبيق «برنامج فونكس» للهيمنة على السكان. ويتابع سياسات الوكالة وأعمالها وبرامجها ابتداءً من فيتنام مروراً بأفغانستان وانتهاءً بأوكرانيا. في الفصل الأخير من هذا القسم،

Douglas Valentine, the cia as organized crime: how illegal operations corrupt america and the world. clarity press, inc., atlanta 2017. 446 pp

هل ثمة جديد ليكتب عن وكالة الاستخبارات المركزية؟ قد يحار المرء في هذا، خصوصاً في عصر سنودن وويكيليكس. لكن ثمة حقاً ما يضاف إلى المسألة. الكاتب دوغلاس فالنتاين صحافي جدي، وليس باحثاً عن الشهرة أو ممن يبيعون أنفسهم ممن يعرفون حالياً بالصحافيين الدرة (prestittutes) الذين يوجرون أنفسهم وأقلامهم مقابل المال، ومن دون أي احترام لمهنتهم وقواعدها المفترض أنهم تعلموها في الكليات.

دوغلاس فالنتاين، من صنف الرجال النادرين في هذا العالم، مثل سيئمر هرش الذي فضح مذبحه ماي لاي في فيتنام، عندما نفذت قوات أميركية قتلًا جماعياً للرجال والنساء والأطفال، عن سبق إصرار وترصد، وليس بالخطأ. ومن الجدير ذكره في هذا المقام بأن فلن نول رئيس الأركان الأميركي السابق ووزير خارجية جورج بوش الابن حاول منع انتشار الخبر عن مذبحه ماي لاي.

القراء المتابعون يعرفون الكاتب من مؤلفه السابق «برنامج الفونكس» the phoenix program: الذي فضح قيام القوات الأميركية بالتجسس